

مقرر
دراسات نقدية 3
الأسبوع 7

عرض الطالب / بدرعبدالله السبيعي
دكتورة القانون
الفصل الثالث



"المسؤولية المدنية للناقل الجوي"
دراسة مقارنة بين النظام السعودي والفقہ الإسلامي

إعداد: إيمان جمعة بن حافظ – كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر
2022

<https://drepo.sdl.edu.sa/handle/20.500.14154/13857>

المقدمة

- تُعد الفجوات البحثية من أبرز المؤشرات التي تُظهر حاجة الميدان العلمي إلى دراسات جديدة تستكمل ما لم تتناوله الأبحاث السابقة من زوايا أو إشكالات علمية.
- وفي هذا الإطار، تهدف هذه المهمة إلى تنفيذ قراءة تحليلية معمقة لرسالة دكتوراه بعنوان "المسؤولية المدنية للناقل الجوي – دراسة مقارنة بين النظام السعودي والفقه الإسلامي"، بغرض رصد الفجوات البحثية التي حددتها الباحثة في مستهل دراستها أو تلك التي يمكن استنتاجها من السياق العام للمعالجة العلمية، ثم تقويم مدى نجاح الرسالة في سد هذه الفجوات من خلال ما قدمته من بناء نظري وتطبيقات مقارنة واستدلالات فقهية ونظامية.
- وسيتم في هذه المهمة تناول ثلاثة محاور رئيسية:
- عرض الفجوات البحثية كما وردت نصًّا أو ضمناً في المقدمة، وأسباب اختيار الموضوع، ومدى ندرة المعالجة السابقة له.
- تحليل مدى نجاح الرسالة في سد هذه الفجوات من خلال قراءة نقدية لما قدمته الباحثة من معالجة منهجية ونصوص تطبيقية ومقارنات فقهية وقانونية.
- بيان مدى مساهمة الرسالة في تطوير حقل المسؤولية المدنية في النقل الجوي، وفتحها المجال أمام دراسات جديدة مكّملة على المستويين النظري والتشريعي.

أولاً: الفجوة البحثية في الدراسة

- من خلال استقراء الفصول التمهيدية، وخاصة فقرة "أسباب اختيار الموضوع" و"أهمية الدراسة"، يتضح أن الباحثة حددت جملة من الفجوات البحثية الواضحة، تمثلت فيما يلي:
- قصور الدراسات الفقهية في تناول المسؤولية المدنية للناقل الجوي
- نص صريح: "لم أجد معالجة فقهية متخصصة لمسؤولية الناقل الجوي، حيث ترد الإشارات لها ضمن دراسات النقل عمومًا دون تفصيل خاص بها".
- أكدت الباحثة أنه رغم وفرة المؤلفات الفقهية في العقود، إلا أن الطيران الجوي لا يزال غائبًا كموضوع مستقل في كتب الفقهاء، بينما تناولوا النقل البحري والبري في أبواب خاصة.
- ندرة المقارنات المنهجية بين الفقه الإسلامي والنظام السعودي في هذا المجال
- قالت الباحثة: "تفتقر الساحة البحثية إلى دراسات مقارنة تسلط الضوء على أوجه التوافق أو الاختلاف بين ما يقرره الفقه الإسلامي وما تنص عليه الأنظمة السعودية في مسؤولية الناقل الجوي".
- في الباب الأول من الرسالة، قارنت الباحثة بين موقف النظام السعودي (المستند إلى نظام الطيران المدني) والفقه الحنفي والمالكي في شرط تحقق الضرر الموجب للتعويض، وبيّنت أن الفقه الإسلامي يوسع دائرة الضمان ليشمل حتى الضرر الأدبي، بخلاف النظام الذي يحصره غالبًا في الضرر المادي.

أولاً: الفجوة البحثية في الدراسة

- ضعف المعالجة التشريعية في النظام السعودي لمسؤولية الناقل الجوي تفصيلاً
- ذكرت الباحثة: "رغم وجود بعض المواد النظامية، إلا أنها مقتضبة وتفتقر إلى تنظيم تفصيلي يتناسب مع تشعب المسؤولية في النقل الجوي".
- استشهدت الباحثة بنص المادة 103 من نظام الطيران المدني السعودي التي تتناول المسؤولية عن الأمتعة، وأوضحت أنها لا توضح عناصر الخطأ أو شروط الإعفاء، بخلاف ما تقدمه الاتفاقيات الدولية أو حتى اجتهادات الفقه الإسلامي.
- عدم وضوح حدود المسؤولية عند تعدد الأسباب أو تداخل الأسباب القهرية
- من نصها: "توجد حالات تأخير أو تلف أو اصطدام لا يمكن إسنادها مباشرة إلى خطأ الناقل، ولم تعالجها الأنظمة بوضوح".
- طرحت الباحثة إشكالية الاصطدام الأرضي للطائرات داخل المطار، وسألت: هل تتحمل شركة الطيران المسؤولية إذا ثبت أن الاصطدام ناتج عن خلل في توجيه المراقبة الجوية؟ هذه المسائل بقيت دون معالجة نظامية مفصلة، مما شكّل فراغاً تشريعياً تناولته الرسالة بالتحليل.

ثانياً: مدى إسهام الرسالة في سد الفجوات البحثية

- جاءت الرسالة في مجملها لتسد تلك الفجوات بأدوات منهجية متقدمة، ويمكن تحليل ذلك في المحاور الآتية:

- من حيث التأصيل الفقهي والنظامي للمسؤولية
- قدّمت الباحثة تأصيلاً دقيقاً للمسؤولية من منظور فقهي، ثم قابلته بما قرره النظام السعودي، وهو ما أتاح مساحة للمقارنة الكاشفة.
- في فصل "أنواع المسؤولية"، ميّزت الباحثة بين المسؤولية العقدية والتقصيرية، وأبرزت كيف أن الفقهاء يُخضعون كلا النوعين لقواعد الضمان، بينما النظام السعودي يُفصّل في شروط الإثبات والقرائن القانونية بحسب طبيعة النقل والاتفاق.
- من حيث معالجة الصور الحديثة للمسؤولية
- لم تكتفِ الباحثة بالنقل النظري، بل ناقشت مسائل حديثة مثل مسؤولية الناقل عن التأخير في الوصول، وعن الأضرار المعنوية، أو فقدان المتعلقات الشخصية.
- تناولت في أحد الفصول قضية "التعويض عن الأضرار النفسية الناتجة عن تأخير الطائرة"، وبيّنت كيف أن الفقه الإسلامي يجيز التعويض عن الأذى النفسي إذا وُجدت بيّنة، بينما النظام السعودي لا ينص على ذلك صراحة، مما يستدعي اجتهاداً قضائياً موسعاً.

ثانياً: مدى إسهام الرسالة في سد الفجوات البحثية

- من حيث تطبيق المنهج المقارن بمرونة
 - استطاعت الباحثة أن تنتقل بسلاسة بين قواعد النظام والفقه دون أن تُفضل أحدهما، بل ركزت على توضيح نقاط الالتقاء والافتراق، وعرض البدائل الممكنة تشريعياً.
 - عند تحليل "شروط الإعفاء من المسؤولية"، قارنت بين إعفاء الناقل في حال القوة القاهرة (وفق نظام الطيران المدني) وبين قاعدة "ما لا يُطاق لا يُلزم" في الفقه الإسلامي، مبينةً أن هذه القاعدة تصلح كأساس مرن للتقدير القضائي.
- من حيث تقديم نماذج تطبيقية لحالات النقل الجوي
 - دعمت الباحثة دراستها بأمثلة عملية وحالات افتراضية، مما أضفى عليها طابعاً تطبيقياً واقعياً، يعزز الاستفادة منها في الحقول القضائية والتشريعية.
 - قدّمت سيناريو لحالة اصطدام طائرتين في الجو فوق الأجواء السعودية، وطرحت تساؤلات عن مدى مسؤولية شركة التشغيل في حالة وجود خلل برادار الملاحة، ثم حللت الموقف من زاوية كل من النظام والفقه.

ثالثاً: مدى مساهمة الرسالة في تطوير المجال البحثي

- رفعت هذه الرسالة من مستوى النقاش العلمي في موضوع النقل الجوي، عبر تقديمها تحليلاً مقارنةً متكاملًا ومراعاة طبيعة الواقع القانوني السعودي.
- وسّعت إطار النظر الفقهي التقليدي ليشمل قضايا حديثة تمس حياة المسافرين، مثل الحق في التعويض المعنوي، وتعويض الضرر غير المباشر.
- هيأت الأساس لدراسات تكميلية، مثل دراسة المسؤولية الجنائية للناقل، أو مقارنة المسؤولية مع أنظمة قانونية غربية مثل القانون الأوروبي أو الأمريكي.
- شجعت على تطوير النظام السعودي، واقترحت في الخاتمة مراجعة بعض مواد نظام الطيران المدني السعودي لتكون أكثر تفصيلاً واتساقاً مع المعايير الدولية.

الخلاصة

- في ضوء التحليل السابق، يتضح أن الباحثة لم تكتف بتشخيص الفجوات المعرفية في موضوع مسؤولية الناقل الجوي، بل سعت جدياً إلى معالجتها بمقاربة علمية منضبطة.
- وقد جاءت الرسالة لتغطي نقصاً ظاهراً في الأدبيات القانونية السعودية، من خلال الجمع بين مرجعية الفقه الإسلامي والنظام السعودي.
- كما وفرت دراسة مقارنة مرجعية قد تكون نواة لتطوير تشريعي وقضائي أعمق في قضايا الطيران المدني والمسؤولية المترتبة عليه.



Thank You